

المبحث الأول

مقالات المعاصرين في دعوى إغفال الشيخين لنقد المتون

إغفال تفحص المتون في عملية النقد الحديثي، بعرضها على أصول الشرع ومُسَلَّمات العقل؛ تُهمة اتُخذت مَعولاً توَسَّل به كلُّ مَنْ أَرْتَه نفسه لِرَدِّم ما لم يَسْتِغِغ عَقْلُهُ أو دَوُّفُهُ مِنْ أَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ».

وهي لا شكُّ تَهْمَةٌ وَشَيْنٌ لِدَاثِ المنهج النَّقْدِي الَّذِي ابْتَنَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ أَحْكَامُهُمَا الْحَدِيثِيَّةَ، واعتمدها في تَمْيِيزِ الْأَخْبَارِ كَسَائِرِ الْمُحَدِّثِينَ، مِنْهَجٌ بَانَتْ مَعَالِمُهُ جَلِيَّةٌ فِي مُمَارَسَاتِهِمُ النَّقْدِيَّةَ لِلتَّرَاثِ الشَّرْعِيِّ عِبْرَ دَهْوَرٍ مِنَ الزَّمَنِ؛ قَوْمٌ أَنَهَكُوا أَعْمَارَهُمْ فِي تَفْحَصِ الرِّوَايَاتِ وَفَقَّ نَظَرٍ مِنْهَجِيٍّ صَارِمٍ لَا يَحَابِي أَحَدًا، وَمُمَارَسَاتٍ تَطْبِيقِيَّةٍ دَوْوِيَّةٍ لِهَذَا الْفَرْقِ، لَا يَنْكُرُ جَهْدَهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا جَا حَدُّ يُزْرِي بِنَفْسِهِ.

وَكَثِيرٌ مِمَّنْ تَجَاسَرَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا عَلَى أَخْبَارِ «الصَّحِيحِينَ» بِالطَّلَعِ، يَشْكُرُونَ لِلشَّيْخَيْنِ جَهْدَهُمَا فِي مَا تَقَصَّدَاهُ مِنَ التَّصْنِيفِ، لَكِنَّهُمْ يَحْكُمُونَ عَلَى مُحَاوَلَتِهِمَا فِي ذَلِكَ بِالْفَسَلِ! بِحُجَّةِ اخْتِلَالِ الْمَسْلُوكِ النَّقْدِيِّ الَّتِي اتَّبَعُوهُ فِي ذَلِكَ؛ مَنشَأُ هَذَا الْخَلَلِ كَامِنٌ بِزَعْمِهِمْ فِي تَمَحُّوَرِ عَمَلِهِمَا -كِبَاقِي الْمُحَدِّثِينَ- حَوْلَ رُكْنٍ وَاحِدٍ مِنَ رُكْنَيْ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ الْإِسْنَادُ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ مَبَاحِثَ، فَلَمْ يَرْعَوْا الْمَتْنَ تِلْكَ الْعِنَايَةَ اللَّازِمَةَ.

وفي تثبيت هذه الدَّعوى على البخاريِّ بصفة خاصَّة، يقول (حُسين أحمد أمين)^(١) بعد أن سَخَر مِن حديثٍ أخرجه: «كان انتقاء البخاريِّ للأحاديث الصَّحيحة على أساس صَحَّة السَّنَد لا المتن، فالإسنادُ عنده وعند غيره هو قوائم الحديث، إن سَقَط سَقَط، وإن صَحَّ السَّنَد، وَجَبَ قَبول الحديث، مهما كان مَضْمون المتن!»^(٢).

ويقول (عابد الجابري) في حقِّ رواية صَحَّحها البخاريُّ: «بوسع المرء أن يَشُمَّ في الرواية التي أوردها البخاري شبهةً سياسيَّة، ولا لَوَّم للبخاري عليها، مادامَ قد قَصُر مُهْمَتُهُ على اعتبارِ السَّنَد لا غير»^(٣).

وغير هذين من المعاصرين اختاروا تلطيف الكلام في انتقاد نهج البخاريِّ والتَّمهيد له بشكر لطيف، أعقبه بغمزٍ سخيف! كالَّذي سَطَّره (حسن عَفانة) في قوله:

«جَزَى اللهُ البخاريَّ ومسلماً وإخوانهما أصحابَ السُّنَنِ وكتبَ الحديث والرجال عن الإسلام خيرَ الجزاء، وأدخلهم فسيحَ جنانه، لما بذلوه مِن جُهدٍ، ولزَموه مِن أمانةٍ في نقلٍ وتدوينٍ ما سمعوه بعد تمحيصِ سَنَدِهِ، حتَّى وَصَلنا منه ذخيرةً لا مثيل لها في أيِّ دينٍ سَبَقَهُ.

على أن يُقَلَّ المهمة، وصعوبة العمل في تحقيقِ سَنَدِ الحديث، قد أخذ مِن أولئك العلماء الأَفْذاذ جُلَّ أوقَاتِهِم، فلم يَبْقَ لهم مِن الوقتِ ما يَكْفِي لِمُحْصَا متونَ الأحاديث!»^(٤).

(١) حسين أحمد أمين: كاتب ومفكر ودبلوماسي مصري، ابن الكاتب والمؤرخ المشهور أحمد أمين صاحب «فجر الإسلام» وأخواتها، تخرج في كلية الحقوق، جامعة القاهرة عام ١٩٥٣م، وعُيِّن في عدة مناصب دبلوماسية وإعلامية، وحصل كتابه «دليل المسلم الحزين» على جائزة أحسن كتاب في معرض القاهرة الدولي للكتاب عام ١٩٨٤، توفي سنة ٢٠١٤م.

(٢) «دليل المسلم الحزين» لحسين أحمد أمين (ص/٥٩-٦٠).

(٣) نقلًا عن المطبوع مِن «ملتقى أعلام الإسلام - البخاري نموذجًا» (٢/٢٧٨).

(٤) «اللباس الشرعي وطهارة المجتمع» (ص/٨).

كذلك قال الذين من بعده مثل قوله^(١)! وكأنَّ شُغل المُحدِّثين من المُتقدِّمين كان مُنحصراً في التَّقْمِيشِ لِمَا يسمعون، دون تفتيش عن صلاحِيَّتِهِ لِلْحُجَّةِ! وكأنَّهم معاشِرُ دراويش غير مُخاطَبين بتلك النُّصوص النَّبَوِيَّةِ، فأجزأهم -لِقَلَّةِ أَفهامهم وَضيقِ أوقَاتهم- أن ينقلوها إلى الأجيالِ اللَّاحِقَةِ، لتُنظَرَ هي في حُجَّتِهَا دونهم.

لكنَّ وَآسَفَ (عَفَانَةً) على تَرْكِ السَّلَفِ! فَإِنَّهُ لم يَجِدْ مَنْ «يَأْتِ بَعْدَهُمْ فَيُحْصِصُ مَتُونَ الْأَثَارِ وَالْأَحَادِيثِ! لِيَقِفَ النَّاسُ عَلَى صَحِيحِهَا مَتْنًا وَسَنَدًا، وَذَلِكَ بِرَدِّهَا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ، وَعَرْضِهَا عَلَى رُوحِ الشَّرِيعَةِ، إِنَّهُ لِلْأَسْفِ الشَّدِيدِ لم يحدث من ذلك إِلَّا الْقَلِيلُ، بل الَّذِي حَصَلَ: هو تسليمُ غَالِبِيَّةِ الْفُقَهَاءِ بِصَحَّةِ مَتَنِ الْحَدِيثِ إِذَا صَحَّ سَنَدُهُ»^(٢).

فهذا الظَّنُّ السَّيِّءُ في جهودِ الشَّيْخِينَ وسائر إخوانهما من المُحدِّثين لحفظِ السُّنَّةِ، هو ما أَرَّ هذا الْكَاتِبُ ومن على شاكلته لِلسَّعْيِ فِي سَدِّ مَا يَرُونَهُ فَجْوَءَ تَرَاثِيَّةٍ عَظِيمَةٍ، تَعَلَّلُوا بِهَا تَسْوِيدَ نَقْدَاتٍ فِي مُخْلَفَاتِ الْأَثَارِ، يَبْتَغُونَ تَخْلِيصَ الدِّينِ مِنْ مُقَحَّمَاتِ الْأَخْبَارِ الرَّائِثَةِ؛ حَتَّى رَأَيْنَا مَنْ تَعَدَّرَ بِنَفْسِ هَذِهِ الدَّعْوَى لَتَصْنِيفِ كِتَابٍ فِي «تَجْرِيدِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا تَلْزَمُ»، يزعم فيه «أَنَّ الْاعْتِمَادَ شِفَاهًا أَوْ عَنَّةً عَلَى السَّنَدِ، لتقديرِ حَالَةِ الْحَدِيثِ، وَصِحَّتِهِ مِنْ عَدَمِهِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقْبَلَ، وَإِنَّهَا -دون أَقْلٍ شَكٍّ- سَمَحَتْ بِدُخُولِ الْكَثِيرِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ أَوْ الضَّعِيفَةِ أَوْ الرُّكِيَّةِ»^(٣)!

وبهذا يكون لُبُّ دَعْوَتِهِمْ هو «استمرارُ عَمَلِيَّةِ نَقْدِ نصوصِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَإِبْقَاءِ هَذِهِ النُّصوصِ مُنْفَتِحَةً وَمُتَحَرِّكَةً، وَقَابِلَةً لِلتَّجَدُّدِ، عن طريقِ مُوَاصَلَةِ عَمَلِيَّةِ

(١) انظر -مثلاً- «الحقُّ الَّذِي لا يريدون» لعبدان الرفاعي (ص/٢٦).

(٢) «اللباس الشرعي وطهارة المجتمع» (ص/٨).

(٣) «تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تُلزم» لجمال البنا (ص/٨، ١٣)، انفتحت فيه قريحته عن اكتشافِ اثني عشر معياراً قِرائياً لنَقْدِ المَتُونِ، يُفْتَرَضُ أَلَّا يَخَالَفَ أَيُّ حَدِيثٍ وَاحِدًا مِنْهَا، هَذِهِ الْمَعْيَارُ كَافِيَةٌ عِنْدَهُ لِكُونِ الْبُؤْسِ عَنْ مَنَهِجِ الْمَحْدِّثِينَ عُشَّاقِ الْأَسَانِيدِ

تصحيح الحديث قبولاً ورفضاً، بناءً على معايير اجتهادية، ووفق فكر إنساني مُتَطَوِّر^(١)، يتجاوز ذاك النّقد الحديثي القديم الذي قام على الأسانيد والرواة، والحفظ والإتقان والمُقارنات؛ فكلُّ ذلك لا يكفي! بل ينبغي نقد الأحاديث وفق معايير اجتهادية جديدة تستجيب لروح العصر -بزعمهم- ولمقاصد الإسلام.

لقد كان من اللازم أن يُعيدوا النّظر في منهج الشّيخين النّقديّ من أساسه؛ كونه قواعد لا تقبل الجديد والتّطوّر والإبداع في ذاتها، قد بلغت حدّ النّضج عند أربابها؛ لم يجد (نضر أبو زيد) فيه للشّيخين موقفاً لتجديد معالِمه إلّا «موقف التّردّد والتّكرار، إذ يتصوّر كثيرٌ من علمائنا أنّ هذا النّمط من العلوم يقع في دائرة العلوم التي نضجت واحترقت، حتّى لم يُعدّ فيها للحلف ما يُضيفه إلى السّلف»^(٢).

(١) مقال لـ (فيصل خرتش) في قرائته لكتاب «الحديث النبوي» لمحمد حمزة، منشور بمجلة «البيان» الإماراتية (بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٥م).

(٢) «مفهوم النص» لنضر أبو زيد (ص١١) بتصرف يسير.